



المسؤولية القانونية عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية

الاسم: فهد سفر علي الغامدي

الرقم الجامعي: ٢٦١٠٠٢٩٧٥

التخصص: ماجستير القانون الرقمي

(عرض مبدئي للدراسة)

المقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورًا متسارعًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ولا سيما الذكاء الاصطناعي التوليدي، الذي أصبح قادرًا على إنتاج النصوص والصور والبرمجيات والمحتوى الرقمي بدرجة عالية من الدقة، والأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق استخدامه في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والتعليمية والصحية والإعلامية، ورغم ما يوفره هذا النوع من الذكاء الاصطناعي من مزايا كبيرة في رفع الكفاءة وتحسين جودة الخدمات، إلا أن استخدامه أوجد العديد من الإشكاليات القانونية، أبرزها تحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار التي قد تنشأ نتيجة استخدامه، سواء كانت هذه الأضرار مادية أو معنوية أو متعلقة بحقوق الملكية الفكرية أو البيانات الشخصية أو السمعة، وفي المملكة العربية السعودية، أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وإنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وإصدار عدد من الأنظمة ذات العلاقة، إلا أن التطور التقني المتسارع يثير تساؤلات حول مدى كفاية التنظيمات الحالية لمعالجة المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تحليل الإطار النظامي السعودي، وبيان مدى كفاية القواعد القانونية الحالية، واقتراح الحلول المناسبة لمواجهة التحديات القانونية المستقبلية.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة في تناول أحد الموضوعات القانونية المستجدة في مجال القانون الرقمي، وهو المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، والذي لا يزال محل نقاش فقهي وتشريعي على المستويين المحلي والدولي، بما يسهم في إثراء المكتبة القانونية العربية.

ثانياً: الأهمية العملية:

تسهم نتائج الدراسة في دعم الجهات التشريعية والقضائية والرقابية في المملكة العربية السعودية عند تطوير الأطر التنظيمية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، كما يستفيد منها الممارسون القانونيون والباحثون والجهات المطورة لتطبيقات- الذكاء الاصطناعي.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن التطور المتسارع لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي قد أوجد صوراً جديدة للمسؤولية القانونية يصعب إخضاعها للقواعد التقليدية، مما يثير التساؤل حول مدى كفاية التنظيم النظامي السعودي في تحديد المسؤولية القانونية عن الأضرار الناتجة عن استخدام هذه التطبيقات.

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي:

س/ ما مدى كفاية الإطار النظامي في المملكة العربية السعودية لتنظيم المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي؟

الأسئلة الفرعية:

١- ما المقصود بالذكاء الاصطناعي التوليدي، وما خصائصه التي تميزه عن غيره من تطبيقات الذكاء الاصطناعي؟

٢- ما الأساس القانوني للمسؤولية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في النظام السعودي؟

٣- ما صور المسؤولية القانونية (المدنية، والجنائية، والإدارية) المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي؟

٤- من هو المسؤول قانوناً عن الأضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي: المطور، أم مزود الخدمة، أم المستخدم، أم جميعهم وفقاً لظروف كل حالة؟

٥- إلى أي مدى تكفي الأنظمة السعودية الحالية، مثل نظام حماية البيانات الشخصية والأنظمة ذات الصلة، لمعالجة الأضرار الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي؟

٦- ما أبرز التحديات القانونية التي تواجه تطبيق قواعد المسؤولية القانونية على الذكاء الاصطناعي التوليدي في المملكة العربية السعودية؟

٧- ما الحلول والمقترحات التشريعية التي يمكن أن تسهم في تطوير التنظيم القانوني للمسؤولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المملكة؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس:

تحليل الإطار النظامي للمسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المملكة العربية السعودية، وبيان مدى كفايته في معالجة الأضرار المترتبة على استخدام هذه التقنية.

الأهداف الفرعية:

- ١- بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي التوليدي وخصائصه وتمييزه عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي الأخرى.
- ٢- توضيح الأساس النظامي للمسؤولية القانونية عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المملكة العربية السعودية.
- ٣- تحليل صور المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتشمل المسؤولية المدنية والجنائية والإدارية.
- ٤- تحديد أطراف المسؤولية القانونية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، وبيان حدود مسؤولية كل طرف.
- ٥- تقييم مدى كفاية الأنظمة والتشريعات السعودية الحالية في تنظيم المسؤولية القانونية عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي.
- ٦- رصد أبرز التحديات القانونية والعملية التي تواجه تطبيق قواعد المسؤولية القانونية على استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المملكة العربية السعودية.

٧- تقديم مقترحات وتوصيات تسهم في تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للمسؤولية القانونية عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق والمصالح المشروعة.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي بوصفه المنهج الرئيس؛ وذلك من خلال تحليل الأنظمة والتشريعات السعودية ذات الصلة بالمسؤولية القانونية عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، ودراسة المبادئ والقواعد القانونية المنظمة لهذا المجال، وتحليل النصوص النظامية والقرارات والمبادئ التنظيمية ذات العلاقة، وصولاً إلى بيان مدى كفايتها في معالجة الإشكالات القانونية الناشئة عن استخدام هذه التقنية، وكما تستعين الدراسة بالمنهج الوصفي لعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي التوليدي، وخصائصه، وصور استخدامه، وبيان أنواع المسؤولية القانونية المترتبة عليه، بما يسهم في تكوين إطار نظري متكامل يخدم الجانب التحليلي للدراسة.

حدود الدراسة:

أولاً: الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة على تحليل المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على المسؤولية المدنية والجنائية والإدارية، وبيان مدى كفاية الأنظمة واللوائح والمبادئ التنظيمية السعودية ذات الصلة لمعالجة الأضرار الناتجة عن استخدام هذه التقنية، دون التوسع في الجوانب التقنية أو البرمجية للذكاء الاصطناعي.

ثانيًا: الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل الأنظمة والتشريعات واللوائح والمبادئ التنظيمية المعمول بها فيها.

ثالثًا: الحدود الزمنية:

تغطي الدراسة الأنظمة والتشريعات والمبادئ التنظيمية السارية حتى عام ٢٠٢٦م، مع الاستفادة من التطورات التنظيمية الحديثة ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي التوليدي.

خطة الدراسة:

الفصل الأول/ الإطار المفاهيمي والتنظيمي للذكاء الاصطناعي التوليدي:

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي التوليدي:

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي التوليدي:

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي التوليدي.

الفرع الثاني: خصائص الذكاء الاصطناعي التوليدي.

المطلب الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي ومخاطره:

الفرع الأول: أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي.

الفرع الثاني: المخاطر القانونية المترتبة على استخدامه.

المبحث الثاني: الإطار النظامي للذكاء الاصطناعي التوليدي في المملكة العربية السعودية:

المطلب الأول: التنظيم النظامي للذكاء الاصطناعي:

الفرع الأول: دور الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي.

الفرع الثاني: المبادئ التنظيمية والأخلاقية للذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: الأنظمة ذات الصلة:

الفرع الأول: نظام حماية البيانات الشخصية.

الفرع الثاني: الأنظمة ذات العلاقة بحماية الحقوق والملكية الفكرية والجرائم المعلوماتية.

الفصل الثاني/ المسؤولية القانونية عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي:

المبحث الأول: المسؤولية المدنية:

المطلب الأول: أساس المسؤولية المدنية:

الفرع الأول: المسؤولية العقدية.

الفرع الثاني: المسؤولية التقصيرية.

المطلب الثاني: أركان المسؤولية المدنية:

الفرع الأول: الخطأ.

الفرع الثاني: الضرر وعلاقة السببية.

المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية والإدارية:

المطلب الأول: المسؤولية الجنائية:

الفرع الأول: الجرائم المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي.

الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية للمستخدم والمطور ومقدم الخدمة.

المطلب الثاني: المسؤولية الإدارية والتنظيمية:

الفرع الأول: الجزاءات الإدارية.

الفرع الثاني: دور الجهات الرقابية في تطبيق المسؤولية.

الفصل الثالث/ التحديات القانونية وآفاق تطوير المسؤولية القانونية في المملكة العربية السعودية:

المبحث الأول: التحديات القانونية:

المطلب الأول: التحديات التشريعية:

الفرع الأول: قصور النصوص النظامية الحالية.

الفرع الثاني: صعوبة تحديد الشخص المسؤول عن الضرر.

المطلب الثاني: التحديات العملية:

الفرع الأول: إثبات الخطأ والضرر.

الفرع الثاني: مشكلات الإثبات في مخرجات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: تطوير الإطار النظامي:

المطلب الأول: الاتجاهات الحديثة في تنظيم المسؤولية:

الفرع الأول: التجارب الدولية المقارنة.

الفرع الثاني: أفضل الممارسات التنظيمية.

المطلب الثاني: المقترحات والتوصيات:

الفرع الأول: المقترحات التشريعية.

الفرع الثاني: المقترحات التنظيمية والإجرائية.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع المسؤولية القانونية عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المملكة العربية السعودية، باعتباره من الموضوعات القانونية الحديثة التي فرضتها التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وما نتج عنها من تحديات قانونية تستدعي إعادة النظر في بعض القواعد التقليدية للمسؤولية القانونية، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل الإطار النظامي المنظم لاستخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في المملكة، وبيان مدى كفاية الأنظمة الحالية في مواجهة الأضرار الناشئة عن استخدام هذه التقنية، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل الأنظمة والتشريعات السعودية ذات الصلة، مع الاستفادة من المبادئ التنظيمية والأدبيات القانونية الحديثة، للوصول إلى تصور علمي حول طبيعة المسؤولية القانونية عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، والأساس النظامي الذي تقوم عليه، وأبرز الإشكالات القانونية المرتبطة بتحديد المسؤولية وإثباتها، وقد بينت الدراسة أن التطور المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي يفرض تحديات قانونية غير مسبقة، لاسيما في تحديد المسؤول عن الأضرار الناتجة عن مخرجات هذه الأنظمة، وما إذا كانت المسؤولية تقع على المطور أو مزود الخدمة أو المستخدم أو غيرهم بحسب ظروف كل حالة. كما أوضحت الدراسة أن الأنظمة السعودية الحالية توفر أساساً قانونياً مهماً للتعامل مع كثير من هذه الحالات، إلا أن خصوصية الذكاء الاصطناعي التوليدي تستوجب تطويراً تشريعياً وتنظيماً مستمراً لمواكبة التطورات التقنية وتحقيق التوازن بين دعم الابتكار وحماية الحقوق، وتؤكد الدراسة أن بناء إطار قانوني متكامل للمسؤولية عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الثقة في هذه التقنية، ودعم التحول الرقمي، وترسيخ مبادئ العدالة والشفافية والمساءلة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ م.

وهذا هو العرض المبدئي فقط وسيتم التوسع في الدراسة في إعداد البحث بالكامل وبالتفصيل، واسأل الله أن ينال هذا العمل على رضاكم واستحسانكم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها:

- ١- أن الذكاء الاصطناعي التوليدي يتميز بقدرته على إنتاج محتوى جديد بصورة مستقلة نسبياً، مما يثير تحديات قانونية تختلف عن تلك المرتبطة بالبرامج التقليدية.
- ٢- لا يوجد حتى الآن نظام سعودي مستقل ينظم المسؤولية القانونية عن الذكاء الاصطناعي التوليدي، وإنما تخضع الحالات للأنظمة العامة ذات الصلة بحسب طبيعة الواقعة.
- ٣- تمثل المسؤولية المدنية الإطار القانوني الأكثر تطبيقاً في حالات الأضرار الناتجة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي، مع إمكانية قيام المسؤولية الجنائية أو الإدارية بحسب نوع المخالفة.
- ٤- يواجه تحديد المسؤول عن الضرر صعوبات عملية بسبب تعدد الأطراف المشاركة في تطوير وتشغيل واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي.
- ٥- تعد علاقة السببية وإثبات الخطأ من أبرز الإشكالات القانونية عند تطبيق قواعد المسؤولية التقليدية على أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي.
- ٦- تسهم المبادئ التنظيمية والأخلاقية الصادرة في المملكة في تعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، إلا أنها لا تغني عن وجود تنظيم قانوني أكثر تفصيلاً.

٧- يوفر نظام حماية البيانات الشخصية وغيره من الأنظمة السعودية حماية قانونية في بعض صور استخدام الذكاء الاصطناعي، إلا أن نطاقها لا يغطي جميع الإشكالات المستحدثة.

٨- تتطلب تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي تطوير آليات رقابية وتشريعية تتناسب مع سرعة تطور هذه التقنية.

٩- يسهم تحديد مسؤوليات المطورين ومقدمي الخدمات والمستخدمين بوضوح في الحد من المنازعات القانونية وتعزيز الثقة في استخدام الذكاء الاصطناعي.

١٠- يحقق وجود إطار نظامي متكامل للمساءلة القانونية التوازن بين تشجيع الابتكار التقني وحماية الحقوق والمصالح المشروعة.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

١- إعداد تنظيم قانوني سعودي متخصص يعالج المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي.

٢- وضع معايير نظامية واضحة لتحديد مسؤولية المطورين ومقدمي الخدمات والمستخدمين بحسب دور كل منهم في حدوث الضرر.

٣- تطوير قواعد الإثبات بما يتناسب مع طبيعة أنظمة الذكاء الاصطناعي التوليدي وصعوبة إثبات الخطأ وعلاقة السببية.

٤- تعزيز التنسيق بين الجهات التنظيمية والقضائية والفنية لتوحيد آليات التعامل مع المنازعات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

٥- تحديث الأنظمة ذات العلاقة بصورة دورية لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة.

٦- دعم إصدار أدلة تنظيمية وإجرائية توضح متطلبات الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي التوليدي في مختلف القطاعات.

٧- تعزيز حماية البيانات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية في التطبيقات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي التوليدي.

٨- نشر الوعي القانوني بين الأفراد والمؤسسات بشأن الحقوق والالتزامات المترتبة على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي.

٩- دعم الدراسات والأبحاث القانونية المتخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي؛ للإسهام في تطوير البيئة التشريعية بالمملكة.

١٠- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في تنظيم المسؤولية القانونية عن الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة خصوصية النظام القانوني في المملكة العربية السعودية.

المراجع (وفق APA):

أولاً: المراجع العربية:

١- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، (٢٠٢٤م)، الدليل الاسترشادي للذكاء الاصطناعي التوليدي للجهات الحكومية، الرياض.

٢- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، (٢٠٢٣م)، دليل الذكاء الاصطناعي التوليدي والنماذج اللغوية الكبيرة، الرياض.

٣- المملكة العربية السعودية، (٢٠٢١م)، نظام حماية البيانات الشخصية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٩) وتعديلاته.

٤- المملكة العربية السعودية، (٢٠٠٧م)، نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٧).

٥- المملكة العربية السعودية، (٢٠٠٧م)، نظام التعاملات الإلكترونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨).

٦- المملكة العربية السعودية، (٢٠٠٣م)، نظام حماية حقوق المؤلف، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤١).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Russell, S., & Norvig, P. (2021). Artificial Intelligence: A Modern Approach (4th ed.). Pearson.
- 2- Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A. (2016). Deep Learning. MIT Press.
- 3- European Union. (2024). Artificial Intelligence Act. Official Journal of the European Union.
- 4- World Intellectual Property Organization. (2024). Generative Artificial Intelligence and Intellectual Property. WIPO.
- 5- OECD. (2024). OECD Framework for the Classification of AI Systems. OECD Publishing.